http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1349) السنة السادسة - الثلاثاء (21) تشرين الاول 2008

أثناء لقائه وفد جمعية الصحافيين الكويتية

الرئـــيس طالبـــاني: سنعـــمل على توسعة سفـــاراتنا بالملحقيات الاعلامية والثقافية والتجارية

دعا الرئيس العراقي جلال طالباني الى فتح صفحة جديدة وحقيقية بين الكويت والعراق على أساس من الاستقلال والاحترام المتبادل لسيادة الآخر والتعاون وترسيخ العلاقة الأخوية بين البلدين مرحبا بالزيارة المرتقبة لسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح للعراق.

بغداد /المدى

ورحب الرئيس طالباني بوفد جمعية الصحافيين الكويتية الذي يعد الوفد الصحافي والاعلامي الاول الذي يزور العراق منذ غزو النظام العراقي البائد دولة الكويت في اب ١٩٩٠ وقال «كثر الله خيركم ان اتيتمونا بعد انقطاع كبير وشرفتمونا .. ونحن والكويت شعبان شقيقان ودولتان شقيقتان وان شاء الله تصبح العلاقات العراقية الكويتية نموذجا للبلدان العربية».

وأيد طالباني مطالبة الوفد الصحافي الكويتي الزائر بضرورة وجود هجمة اعلامية عراقية على بعض الفضائيات لتطهير الذهن العربي من رواسب الغزو وقال «اعترف ان هناك تقصيرا من جانبنا ليس فقط في المجال الاعلامي بل في المجال الدبلوماسي ايضا وأؤيد مطالباتكم» .

واضاف «سفاراتنا في الخارج ليست كاملة وليس لدينا ملحقيات ثقافية او دبلوماسية في بلاد كثيرة إضافة الى الكويت ... والسبب يعود الى نظامنا الروتيني».

واوضح ان الحكومة العراقية أسمت منذ فترة قائمة ضمت ٤٢ سفيرا «لكن الى الان لم يصادق البرلمان الذي اعطاه الدستور العراقي الصلاحيات في تعيين السفراء على أي اسم في القائمة».

واشار الى ان برلمان بلاده «حي يناقش ويرفض ويقبل كما هو البرلمان الكويتي .. وبعد موافقته على اسماء السفراء سنعين سفيراً في كل بلد ونعمل على توسعة سفاراتنا بالملحقيات الاعلامية والثقافية والتجارية».

واوضح ان المادة ٦٦ من دستور بلاده نصت على ان السلطة التنفيذية تتألف من رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء «لذلك شكلنا المجلس التنفيذي الذي يتكون من رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ... لكن كل ما يتعلق بالتعيينات مثل تعيينات قادة الفرق العسكرية والسفراء هو بيد البرلمان». وقال «كذلك عندنا تقصير بالنسبة للهجمة الاعلامية وكان يجب ان نرسل وفودا من الصحافيين والمثقفين والسياسيين الى البلدان العربية لشرح المواقف والحقائق «.

واستدرك قائلا «لكن في الحقيقة كنا مشغولين كثيرا بتعديل الاوضاع الداخلية والاوضاع الامنية والخلافات الداخلية فنحن بلد كما تعلمون متعدد الاعراق والملل والمذاهب ولكن منذ الان وصاعدا سنحاول ان نتلافى هذه النواقص».

واضاف «نحن الآن خائفون ان تكون اموالنا غير محمية ان لم نتفق مع امريكا ونوقع معها معاهدات .. ونخاف ان تتمكن أي شركة او مدع او مدعية في أي بلد يقيم دعواه من حجز النفط العراقي الذي هو مورد بلادنا الاساسي».

واشاد بميزانية بلاده للعام الحالي التي بلغت ٧٧ مليار دولار «وهذا وضع جيد» معربا عن الامل في ان تكون ميزانية العام المقبل «افضل» . بيد انه اشار الى مشاكل في الانتاج النفطي تعانيها بلاده بسبب هبوط الطاقة الانتاجية للمؤسسات النفطية العراقية «لانها كلها قديمة فصدام ترك العراق خاليا تقريبا من المؤسسات كافة «.

وضرب الرئيس العراقي طالباني مثلا على ما جناه العراق نتيجة أفعال صدام بالقول «في حياته بلاء وفي مماته بلاء».

واشار طالباني الى مشكلة كبيرة يعانيها الاعلام العربي وهي «ان الامور والاحداث لا تنقل على حقيقتها الى الامة العربية .. ونحن لا نريد المديح ولا نريد انكار نواقصنا وعيوبنا وانما نريد نقل الحقيقة ونقل الوقائع كما هي بجانبيها السلبي والايجابي».

وقال «نعاني تضخيم سلبيات العراق او حتى خلقها وافتعالها في بعض الاحيان وفي المقابل انكار وتهميش الايجابيات .. نحن حققنا الكثير في هذه الفترة واستطعنا خلال فترة قياسية ان نعيد لحمة الوطن».

واضاف «كثير من الناس لا يعرفون ان العراق كان من الناحية العملية مقسما فاقليم كردستان كان مقطوعا عن العراق ولم تكن هناك أي صلة له مع بغداد وهناك حكومة منتخبة ومستقلة في ذلك الاقليم وتقيم علاقات دولية داخلية ولا علاقة لها مع العراق حتى من الناحية الشعبية».

ومضى يقول «لكن بعد تحرير العراق من الطاغية صدام عادت كردستان الى العراق وخضعت للقوانين العراقية واصبحت وفق الدستور جزءا من الدولة العراقية وكذلك الحال بالنسبة للمنطقة الجنوبية في الاهوار التي لم تكن تهدأ من الصدام مع صدام».

واوضح ان اهم ما حققته القيادة العراقية هو اعادة لحمة الوطن والمواطنين» مفندا في الوقت ذاته مزاعم اعلامية عن وجود صراع طائفي في بلاده .

وقال «خلافا لما يقال لم يكن هناك نزاع سني شيعي ولكن كان هناك وضع خاص وهو ان الارهابيين كانوا يركزون على العرب الشيعة وللأسف بالمقابل لم ينتقم جيش المهدي من هؤلاء الارهابيين بل من الابرياء السنة وبما يؤدي الى معاناة العرب السنة جراء اعمال ارتكبها الارهابيون من غير ان يكونوا مسؤولين عنها».

واكد ان «هذا الوضع قد زال والان هناك تآخ سني وشيعي» مشيرا الى ان العراق يحظى بخصوصية في التوزيع بين الشيعة والسنة حيث تجد ان بعض العشائر نصفها شيعي ونصفها الاخر سنى وهناك اختلاط كامل بين الفريقين وكذلك الحال بالنسبة للاكراد والتركمان.

وقال «الحمد لله ان هذه الوحدة قد عادت واصبح لدينا حكومة وحدة وطنية نتيجة لعودة التوافق» الا انه لم ينف وجود بعض «الاخوة الذين لا يزالون يغردون خارج السرب ولكن نأمل بان نعيدهم الى السرب قريبا وشدد طالباني على ان العراق بلد «لا يحتمل الاقلية والاكثرية» فهو بلد متنوع من الناحية القومية والمذهبية والمناطقية والجغرافية «وهذا البلد المتنوع يحتاج الى حكم خاص ديمقراطي مع مراعاة مبدأ التوافق بين المكونات الاساسية للمجتمع العراقي وكذلك الحكومة بحاجة الى الشيء نفسه».

وقال «خطونا خطوات الى الامام وسنخطو ان شاء الله خطوات اخرى قريبا» مشيرا في هذا السياق الى نجاح الحكومة في انهاء احتكار الدولة للاقتصاد «وهي نقطة غير واضحة للاخوة العرب».

واضاف ان الاحتكار كان موجودا في السابق والقطاع الخاص كان ممنوعا من العمل على الرغم من اهمية دور القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد والمجتمع والمشاريع.

ومضى يقول «لكن بعد ان فتحنا المجال امام القطاع الخاص للقيام بدوره رأينا تطورا هائلا في المناطق المحررة من الارهاب ومنها المناطق الكردية وكذلك في بغداد والمنطقة الجنوبية».

واوضح ان انهاء احتكار الاقتصاد لم يعمل فقط على تحسين الاوضاع في الداخل بل أثر بصورة ايجابية على النواحي الاقتصادية ودفع نحو زيادة رواتب المواطنين بنسبة ثلاثة اضعاف «والحمد لله فالامور في بداية الطريق وان كنا لا نزال متأخرين عن الاشقاء العرب وعن جيراننا».

وافاد بان العراق سيسعى الى ان يكون العام المقبل عام الاهتمام بالازدهار وتتمكن المحافظات من صرف ميزانياتها بالكامل لتحسين الخدمات فيها لاسيما ان بعض تلك المحافظات في السابق لم تكن تصرف اكثر من ٢٠ بالمئة من الميزانية المخصصة لها «لكننا بلد يخطو حتى الان خطواته الاولى».

واشار الى المأساة النفسية التي يعيشها الشعب العراقي حيث يتم اكتشاف مقابر جماعية كل يوم تقريبا «وقبل ايام تم اكتشاف مقبرة جماعية جديدة قرب النجف الاشرف قتل فيها ٥٢ كرديا» مبينا ان المقابر الجماعية تعد بمئات الألوف ولم يتمكن احد حتى الان من تحديدها واكتشافها بالكامل.

الا ان الرئيس طالباني لم يفقد الامل في ان يستعيد العراق وضعه الطبيعي في بلاده وعلى الخريطة العربية حيث قال ان العراق بلد كبير وعظيم بشعبه وبثقافته وبإمكاناته وغني ولديه احتياطي كبير من النفط والغاز وكذلك المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والالماس واليورانيوم والمنغنيز.

واضاف ان لدى العراق سبعة انهار وتنوعا جغرافيا كبيرا «فبامكاننا ان نصنع بلدا غنيا ونساهم في ازدهار المنطقة بشرط ان يكون لدينا حكومة ديمقراطية وخطة صائبة للعمل».

ورحب الرئيس طالباني في هذا السياق بالزيارة المرتقبة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح الى العراق وقال «نحن بحاجة الى ايادي الكويتيين ... ورأيت سمو رئيس مجلس الوزراء في نيويورك أخيرا ووعدني بزيارة العراق». واستذكر خلال لقائه الذي عقد في بغداد اخيرا ما عاناه كل من الطرفين العراقي والكويتي من ممارسات هوجاء للنظام العراقي البائد حيث قال «نحن الطرفين كنا في الهوا سوا وعانينا الامرين من دكتاتور طاغية... في الاول نحن ثم انتم».

واضاف «وهذه الجريمة التي ارتكبها صدام ضد الشعب الكويتي الشقيق لا مثيل لها في التاريخ ولا مبرر.. فهو كان يسوق مبرراته لقتله العديد من ابناء الشعب العراقي بالقول انهم متمردون يناضلون لاسقاط الحكومة».

ومضى يقول «كان يدافع عن نظامه بقتل الشعب العراقي ومنعه من الحريات والديمقراطية ... وهذا هو المبرر الذي يقدمه بغض النظر عما اذا كان المبرر مشروعا او غير مشروع».

وكرر القول ان لا مبرر للرئيس الطاغية المخلوع صدام لغزو الكويت «بل على العكس تعرضت الكويت جراء الوقوف الى جانبه للكثير من المضايقات وحتى امير الكويت الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح تعرض الى محاولة اغتيال نتيجة لذلك».

وقال ان الكويت قدمت الى نظام صدام الاموال والمساعدات والتسهيلات «فكان جزاؤها جزاء سنمار» مؤكدا ان الظلم الذي وقع على الكويت كان «بشعا وكبيرا

واشاد الرئيس طالباني بما قدمته الكويت دائما للعراق وقال مخاطبا الوفد الصحافي الكويتي «ارجو ان تنقلوا تحياتي الى سمو امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح والقيادة السياسية والشعب الكويتي الكريم واحرصوا على تعزيز العلاقات مع اشقائكم في العراق».

واكد ان القيادة السياسية العراقية والشعب العراقي على حد سواء يدركون تماما ان الكويت دولة مستقلة وشعبها شعب مستقل والمطلوب هو التعاون بينهما كما هو الحال بالنسبة للدول العربية الاخرى على اساس من الاستقلال واحترام سيادة الاخر «ولا نريد ان نقول ان العراق والكويت بلد وشعب واحد فنحن عانينا من هذه الكلمة».

واستذكر الرئيس طالباني تاريخ الاطماع العراقية في الكويت وقال «كانت هناك دعاية منذ عهد الملك غازي تروج ان الكويت جزء من العراق.. واراد رئيس وزراء العراق آنذاك نوري السعيد ان يدخل الكويت بالاتحاد الهاشمي».

واضاف «بعد ذلك جاء البعثيون العراقيون على اعتبار ان الامة العربية امة واحدة وهو امر دبروه طبعا» مستهزئا بالقول ان «الامة العربية لم تتقدم مثلما تقدمت على يد البعث العراقي ورأيتم كيف اوصلوا تلك الامة الى ما وصلت اليه الان».

وبارك الرئيس طالباني زيارة الوفد الكويتي وقال «نريد من زيارتكم ان يشعر العراقيون ان الاخوة الكويتيين متضامنون معهم لاسيما بعد فشل محاولات تطبيق افكار القومية العربية الخاصة بـ (امة عربية واحدة) على الرغم من قدسيتها إلا أنها لم تطرح بشكل صحيح ولم تستخدم فيها الاساليب الصحيحة». واضاف «ارجو ان تهتموا باخوتكم العراقيين ... فالعلاقة الآن بين البلدين والشعبين ليست علاقة طمع بل رغبة بايجاد علاقة اخوية وراسخة عن طريق الوفود الصحافية والثقافية والمهنية وحتى البرلمانية ... نحن نريد تعزيز العلاقات على جميع المستويات وانتم بمبادرتكم الكريمة هذه وضعتم حجر الاساس للعلاقة التي نريدها

واكد الرئيس العراقي جلال طالباني ترحيب العراق بالمشاريع الاستثمارية العربية في العراق مشيدا بالاستثمارات الكويتية الحالية في مدينة النجف الاشرف.

وكشف عن قانون قدمه الى مجلس الحكم وتم اقراره «ولم يتم تنفيذه» في شأن تنمية مدينة النجف من خلال تأسيس صندوق خاص يعتمد على الدعم الحكومي والاقتصاد الحر اضافة الى فرض ضريبة رمزية على كل زائر ويضاف اليه التبرعات ونسبة من ميزانية العراق ونسبة من المساعدات التي تقدم الى العراق.

وقال «اشجع دائما الاستثمار في النجف الاشرف لاسيما ان ذلك سيكون دعاية كبيرة للمستثمر بالنظر الى اهمية هذا المكان المقدس وعدد الزوار الذين يعدون بالملايين ... والنجف هو فاتيكان العراق ووجهه ونطمح الى تنميته وازدهاره وزيادة زواره بما يفيد في توظيف اليد العاملة العراقية واشغال الفنادق وازدهار حركة البيع والشراء والمطاعم وغيرها».

ودعا في هذا السياق القطاع الخاص الكويتي الى الاستثمار في اعمار النجف وكربلاء لاسيما ان المنطقتين مركزا السياحة الدينية الشيعية في العراق «وكذلك عندنا السياحة الدينية السنية».

واشار الى ان المرجعية العليا للشيعة هي في النجف الاشرف «وكثيرون لا يعرفون شيعة العراق وانهم لا ينتمون الى دولة اخرى من الناحية الدينية فهناك الكثير من المراقد التي تهم الشيعة» مشددا على عدم القبول بـ «اتهام شيعة العراق بانهم ينتمون الى ايران.. وصدام حرم العراق من قيادة الشيعة في العالم وان شاء الله يعود العراق الى سابق عهده».

وفي الشأن العراقي قال الرئيس طالباني ان نتيجة غزو صدام للكويت وما تبع ذلك من حروب جاءت في غير صالح الامة العربية والاسلامية على الاطلاق مشيرا الى ان مليارات الدولارات دفعت لتحرير الكويت ولاعادة اعمارها «وما زلنا نحن في العراق نعاني المشاكل التي خلقها صدام وما زلنا تحت البند السابع للامم المتحدة وما زلنا ندفع كميات هائلة من اموالنا للتعويضات وغيرها».

وقال «لا توجد مؤسسات صالحة للعمل سواء في الكهرباء او الماء او النفط او الجامعات او سكك الحديد .. ومثال على ذلك قيام صدام بترك ٣ ملايين ميجاوات من الكهرباء فيما تحتاج البلاد الى ١٥ مليون ميجاوات لذا فنحن بحاجة الى شركات لتوفير الطاقة الكهربائية وهذا يحتاج الى سنين لاسيما وان الامن كان مزعزعا فلم تكن الشركات ترغب في القدوم الى العراق للعمل».

وقال «الحمد لله انتم تحررتم وامكاناتكم جيدة ونهضتم ببلادكم بسرعة من الكبوة وان شاء الله لن تروا أي مصيبة بعد ذلك».

يذكر ان وفد جمعية الصحافيين الكويتية ضم المدير المالي ومدير الجمعية عدنان الراشد رئيسا وعضوية فاطمة حسين والدكتور عايد المناع والدكتور عبدالواحد الخلفان وخالد بورسلي وعدنان المضاحكة ومنى ششتر وخديجة عبدالله وعماد مرتضى.

مسؤولة أمنية سابقة: حرب العراق دفعت بشباب بريطانيا للإرهاب

دبي/ الوكالات

قالت الرئيسة السابقة لجهاز الاستخبارات الداخلية البريطانية (MI٥) إن ردة الفعل على هجمات ٩/١١ عام ٢٠٠١على الولايات المتحدة كانت «مبالغة»، وأن تأثير الغزو الأمريكي للعراق دفع بشباب بريطانيا نحو الإرهاب.

ووصفت ستيلا ريمينغتون، في مقابلة مع «الغارديان» الهجمات بأنها «حادث إرهابي آخر» لا تختلف نوعيته عن سواه من الهجمات.

ونوهت قائلة» «أعتقد أنني عاصرت أحداثاً إرهابية لفترة طويلة من سنوات عملي، ومن منظوري، هذه واحدة أخرى.» وانتقدت المسؤولة الأمنية الشعارات البلاغية المرفوعة تحت مسمى «الحرب على الإرهاب»، وصبغ قضايا الأمن القومي بطابع سياسي. كما انتقدت تخلي الحكومة البريطانية عن خطط لاعتقال المشتبهين بالإرهاب لمدة ٤٢ يوماً من دون توجيه الاتهام له.

ودحضت ريمينغتون تصريحات رئيس الحكومة البريطانية السابق، طوني بلير، التي رفض فيها الربط بين حرب العراق وانتشار الراديكالية بين الأجيال الشابة المسلمة في بريطانيا، وفق الصحيفة.

وجاء الرد على سؤال بشأن مدى تأثير الحرب على التهديدات الإرهابية: «ما علينا سوى النظر إلى الأشخاص الذين اعتقلوا أو خلفوا أشرطة فيديو بعد عمليات انتحارية عن دوافعهم، ومعظمها، وعلى حد علمي، كان المحرك فيها حرب العراق لاعتقادهم بأنه هذا الطريق الصحيح الذي يجب سلوكه.»

وأردفت: «لا يمكن الكتابة بأن حرب العراق خارج إطار التاريخ إذا كان ما ننظر إليه هو مجموعة من الشباب الساخط، الذين ولدوا في هذا البلد، وتحولوا للإرهاب..» واختتمت حديثها: «أعتقد أن تجاهل تأثير حرب العراق أمر مضلل.»

وتأتي التصريحات وسط تحقيقات تقوم بها السلطات الأمنية في بريطانيا حول استخدام الإرهابيين لشرائط فيديو «جنس أطفال» كرسائل مشفرة للتخاطب، وفق تقرير. ونقلت «الأوبزيرفر» السبت أن التحرك أعقب اكتشاف أشرطة مصورة لانتهاكات جنسية ضد أطفال خلال تحقيقات تقوم بها السلطات الأمنية في عدد من المخططات الإرهابية المشتبهة. هذا وتنظر الحكومة البريطانية حالياً في خطط لمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات جديدة لملاحقة العناصر الإرهابية، حتى في المواقع الإلكترونية الاجتماعية مثل موقع Facebook الشهير. وسيتيح التفويض لأجهزة الأمن والاستخبارات صلاحية الحصول على البيانات الشخصية للمشتبهين في مواقع اجتماعية مثل Facebook وBebo، والمواقع المتخصصة في الألعاب الإلكترونية.

مع استمرار التجاذبات بشأن القبول أو الرفض

تحفظات عراقية على بنود الاتفاقية الامنية مع واشنطن

بغداد/ رويترز

لم يحظ اتفاق سيسمح للقوات الامريكية بالبقاء في العراق لمدة ثلاثة أعوام بتأييد القادة السياسيين العراقيين وهو ما اثار الشكوك حول ما اذا كان من الممكن المضي فيه قدما بدون مفاوضات جديدة.

وبذلت الحكومة جهدا كبيرا في القول بان الاتفاق لم يمت بعد لكن عدم التصديق عليه من قبل هيئة تعرف باسم مجلس الامن السياسي وتضم زعماء الكتل البرلمانية يجعل الغموض يكتنف مستقبله.

وقال علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة ان القادة السياسيين انهوا الاجتماع ولم يتخذوا اي قرار بشأن الاتفاق لأن بعض الجماعات لديها تحفظات. وتابع أن القادة ما زالوا مترددين في الموافقة أو الرفض مضيفا ان الجماعات الكردية الرئيسية هي الوحيدة التي ايدت الاتفاق من دون تحفظات.

وفي وقت سابق قال الائتلاف – الذي يشكل نواة حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي – انه يريد اجراء تغييرات على الاتفاق برغم موقف الحكومة بان مشروع القرار نهائي وليس من المرجح اعادة التفاوض بشأنه.

وسن الاتفاقية سيعني انه للمرة الاولى ستحصل القوات الامريكية في العراق على تفويض من حكومة عراقية منتخبة وهو ما يعتبر خطوة كبيرة على الطريق نحو السيادة الكاملة.

ولكن الساسة العراقيين يحرصون على ان يكون للعراق المزيد من السيطرة على قوة اجنبية عملت في السابق خارج اطار القانون العراقي.

وقال الائتلاف في بيان انه إضافة الى النقاط الايجابية التي تضمنها الاتفاق فان هناك نقاطا اخرى تحتاج الى مزيد من الوقت ومزيد من النقاش ومزيد من الحوار وتعديلات على بعض البنود.

وقال الدباغ ان من بين القضايا التي اثارت الشكوك خلال الاجتماع هي التفاصيل المتعلقة بآلية تسمح للعراق بمحاكمة الجنود الامريكيين المتهمين بارتكاب جرائم.

واضاف ان المشاركين في الاجتماع قالوا انهم يحتاجون الى توضيح.

وقال الدباغ انه ما زال يتعين إحالة الاتفاق الى مجلس الوزراء العراقي للموافقة عليه في وقت لاحق من هذا الاسبوع مضيفا ان قرار المجلس قد يعكس تحفظات زعماء الفصائل.

وحتى اذا ايد مجلس الوزراء الخطة فانه يتعين الموافقة عليه في برلمان منقسم الى حد كبير حيث الهيمنة لزعماء الفصائل.

وينتهي في نهاية هذا العام قرار مجلس الامن الدولي الخاص بمنح التفويض للقوات الامريكية في العراق.

وناقش القادة العراقيون بالفعل المطالبة بتمديد طارئ كخطة بديلة.

وتقضي المسودة بانسحاب القوات الامريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١ مالم تطلب بغداد منها البقاء.

وتنص ايضا على شروط معينة ربما يتم بموجبها محاكمة الجنود الامريكيين امام محاكم عراقية على ارتكاب جرائم خطيرة اثناء عدم وجودهم في الخدمة وهو ما وصفه مسؤولون عراقيون بأنه تنازل كبير من واشنطن.

ويبدو ان دعوة الاحزاب لادخال تعديلات تتعارض مع وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي قال يوم السبت ان واشنطن وبغداد تعتبران المسودة نهائية ومن غير المحتمل اعادة فتحها.

وقال زيباري ان المسودة ستعرض على البرلمان العراقي لاقرارها او رفضها ولكن لن يسمح له بادخال تعديلات.

ولم يعلق المسؤولون الامريكيون بعد على محتويات المسودة علنا ولكن تم اطلاع اعضاء بالكونجرس عليها يوم الجمعة ومن بينهم المرشحان في انتخابات الرئاسة الامريكية.

وقال المتحدث العسكري الامريكي الاميرال باتريك دريسكول يوم الاحد «عند الانتهاء من الاتفاقية واتفاق الطرفين على ان هذه هي الصيغة النهائية ستكون وثيقة مفتوحة وشفافة ومن ثم يمكن لمواطني كل من العراق والولايات المتحدة معرفة ما تتضمنه.»

في غضون ذلك ذكرت صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية، أن القضاء العراقي سيتمكن من مقاضاة الجنود الأمريكيين في حال ارتكابهم جرائم خطرة خارج قواعدهم، وعندما لا يكونون في مهمة رسمية، طبقا لمشروع الاتفاقية الأمنية المزمع إبرامها بين العراق والولايات المتحدة.

ونقلت الصحيفة عن نص مشروع الاتفاقية أن الولايات المتحدة "تتولى تطبيق قوانينها القضائية على جنودها ومدنييها عندما تقع حوادث في داخل قواعدهم أو عندما يكونون في مهمة خارج قواعدهم".

ويتفاوض الجانبان العراقي والأمريكي حاليا بشأن إبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد بينهما تحدد الطبيعة القانونية لوجود الجيش الأمريكي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح لهذا الجيش في العراق.

وبالمقابل، بحسب ما نقلت الصحيفة عن نص المشروع، "يتولى القضاء العراقي تطبيق قوانينه على الجنود والمدنيين (الأمريكيين) لدى ارتكابهم جرائم مع سبق الاصرار والتعمد خارج قواعدهم وعندما لا يكونون في مهمة رسمية"، وكذلك يمارس "القضاء العراقي مهامه على الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية".

واتفق متفاوضو البلدين، الذين بدأوا محادثاتهم في شهر شباط الماضي، على "أن يتم انسحاب القوات الأمريكية في ٣١ من شهر كانون الأول ٢٠١١، كما يذكر نص مشروع الاتفاقية.

ويبين نص الاتفاقية أن "انسحاب القوات القتالية من المدن والاقضية يتم في ٣٠ من حزيران ٢٠٠٩ وبعد هذا التاريخ تتمركز القوات الأمريكية في قواعدها خارج المدن والأقضية".

ويشدد النص، الذي يتكون من ٣١ مادة وحُرّر بالعربية والإنكليزية، كما تذكر الصحيفة، على أن "الحكومة العراقية تتطلب المساعدة المؤقتة من جانب القوات الأمريكية لدعم جهودها الهادفة إلى تعزيز استقرار العراق وأمنه، والتعاون في العمليات المنفذة ضد تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى والخارجين عن القانون، ومنهم المتواطئون مع النظام السابق".

وينص مشروع الاتفاقية أيضا، بحسب لوموند، أن "العمليات العسكرية جميعها يجب أن تنفذ بالاتفاق مع الحكومة العراقية والتنسيق التام مع السلطات العراقية. وأن العمليات العسكرية كلها ستكون بإشراف لجنة تنسيق العمليات العسكرية المشتركة (JMOCC)، وستمارس مهامها على وفق شروط الاتفاقية".